كقيمة متدنية عند مقارنتها بالسنوات السابقة

«بيان للاستثمار»: 9 ملايين دينار... المتوسط اليومي للسيولة النقدية بالبورصة خلال أسبوع

إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في البورصة بنهاية الأسبوع الماضي 27.28 مليار دينار

أوضحت إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار خلال تقريرها الاقتصادي الأسبوعي أن بورصة الكويت أنهت تداولات الأسبوع المنقضي على تباين لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، إذ لم يتمكن أي منها من تحقيق الإرتفاع سوى المؤشر السعري الذي أنهى تداولات الأسبوع مسجلا نموا بسيطا بلغت نسبته 0.30 في المئة، مدعوما من القوى الشرائية وعمليات المضاربة السريعة التي نفذت على بعض الأسهم الصغيرة والخاملة التي يتم تداولها بأسعار تقل عن قيمتها الدفترية، في حين دفعت عمليات جني الأرباح التي طالت العديد من الأسهم القيادية والثقيلة المؤشرين الوزني وكويت 15 لإنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء، حيث تراجع المؤشر الوزني بنسبة 1.11 في المئة، فيما انهى مؤشر كويت 15 تداولات الأسبوع على تراجع نسبته 1.04 في المئة. وشهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع نشاط التداول سواء على صعيد السيولة النقدية أو عدد الأسهم المتداولة، إذ تراجع إجمالي قيمة التداول في الجلسات الخمس الأخيرة ليصل إلى 44.91 مليون دينار كويتي فقط، فيما بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع المنقضي حوالي 303.76 مليون سهم.

وبلغ المتوسط اليومي للسيولة النقدية خلال الأسبوع الماضي حوالي 9 مليون دينار فقط، وهو الأمر الذي يبين حالة العزوف التي يعاني منها السوق منذ فترة، إذ تعتبر تلك القيمة متدنية جدا عند مقارنتها بالسنوات السابقة، وتحديدا في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية، ففي عام 2007 على سبيل المثال، وهو العام السابق لعام الأزمة، بلغ متوسط قيمة التداول اليومي للسوق حوالي 151 مليون دينار، فيما بلغ متوسط السيولة خلال الإثنى عشرة شهرا الأخيرة حوالي 20 مليون دينار كويتي فقط، وهو ما يبين حالة الركود التي تشهدها البورصة في السنوات الأخيرة نتيجة إحجام وعزوف الكثير من المستثمرين عن الاستثمار في البورصة بسبب افتقارها للفرص الاستثمارية الواعدة من جهة، واستمرار تراجع أسعار الأسهم بشكل لافت من جهة أخرى، إذ بات الكثير من الأسهم المدرجة في البورصة الكويتية يتم تداولها بأسعار تقل عن قيمتها الدفترية أو الاسمية، وهو ما اثر بشكل سلبي على القيمة الرأسمالية للبورصة بشكل عام، والتي وصلت بنهاية الأسبوع الماضي إلى 27.28 مليار دينار كويتي بعد أن كانت تدور حول الـ50 مليار دينار كويتي قبل الأزمة العالمية، وهو ما يعني أن السوق قد فقد حوالي نصف قيمته في أقل من عشر سنوات!، وتشير هذه الأرقام إلى أن السوق لازال يسير في الاتجاه الهابط، وسط تجاهل حكومي واضح لما يتكبده الكثير من المستثمرين في السوق من أموال نتيجة التراجع المستمر في أسعار الأسهم المدرجة، لذلك فإن الأوساط الاقتصادية في الدولة تأمل في أن يتم إيجاد حل فوري وفعال لمشكلة تراجع السيولة النقدية في السوق وهجرتها إلى الأسواق الإقليمية، فلا بد من دعم حكومي واضح وصريح للبورصة الكويتية التي تعد أقدم أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

هذا وتكبدت البورصة أكثر من 300 مليون دينار كويتي في الجلسات الخمس الأخيرة، إذ وصل إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في البورصة (السوق الرسمي) بنهاية الأسبوع الماضي إلى 27.28 مليار دينار كويتي، مقابل 27.58 مليار دينار كويتي في نهاية الأسبوع الذي سبقه، أي بانخفاض نسبته 1.09 في المئة؛ أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية إلى 7.35 في المئة وذلك بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية متوفرة).

من جهة أخرى، وصلت نسبة الشركات التي أعلنت عن نتائجها للفترة النصف الأول المنتهية من العام 2017 مع نهاية الأسبوع الماضي إلى 57 في المئة من إجمالي الشركات المدرجة في السوق الرسمي البالغ عددها 161 شركة. فمع نهاية الأسبوع الماضي، بلغ عدد الشركات المعلنة 92 شركة محققة ما يقارب 787.50 مليون د.ك. أرباحا صافية، بارتفاع نسبته 11.96 في المئة عن نتائج هذه الشركات لذات الفترة من العام 2016، والتي بلغت حينها 703.35 مليون د.ك. وقد بلغ عدد الشركات التي سجلت نموا في ربحية اسهمها 58 شركة، فيما تراجعت ربحية أسهم 34 شركة مع تكبد 15 شركة لخسائر عن فترة النصف الأول 2017.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد شهدت مؤشرات السوق الثلاثة تباينا لجهة إغلاقاتها على وقع اختلاف توجهات المتداولون في السوق، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق ارتفاع اسبوعي بسيط، وذلك في ظل سيطرة النشاط المضاربي على الكثير من الأسهم الصغيرة المدرجة في السوق، في حين لم يتمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تسجيل المكاسب متأثران بتراجع بعض الأسهم القيادية والتشغيلية، خاصة في قطاعي التكنولوجيا والاتصالات، حيث شهدت عمليات جني أرباح أدت إلى تراجعها بنهاية الأسبوع. هذا وكان ملاحظ خلال الأسبوع الماضي عودة النشاط الشرائي على بعض للجاميع الإستثمارية في السوق، حيث شهدت عمليات تجميع خاصة بعد وصول أسعارها إلى مستويات تعد مغرية للشراء، وهو الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على المؤشر السعري بشكل خاص.

وشهد السوق هذا الأداء في ظل حضور حالة عامة من الترقب والحذر في التعاملات من قبل العديد من المستثمرين انتظارا لإفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية عن فترة النصف الأول من العام المالي الجاري.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهدت جلسة يوم الأحد تراجع مؤشرات السوق الثلاثة نتيجة الضغوط البيعية القوية التي تعرضت لها العديد من الأسهم المتداول عليها، وخاصة في قطاع البنوك، إضافة إلى استمرار عمليات جني الأرباح التي نفذت على بعض الأسهم الصغيرة.

أما في جلسة يوم الاثنين، فقد شهد السوق تباين إغلاقات مؤشرات الثلاثة، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق مكاسب جيدة عوض بها خسارته التي سجلها في الجلسة السابقة بدعم من القوى الشرائية وعمليات المضاربة التي تركزت على الأسهم الصغيرة بشكل خاص، فيما استمرت عمليات جني الأرباح في السيطرة على تداولات الأسهم القيادية والتشغيلية، الأمر الذي دفع المؤشرين الوزني وكويت 15 للتراجع للجلسة الثانية على التوالي.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد استمر التباين مسيطراً على مجريات التداول في السوق للجلسة الثانية على التوالي ولكن مع اختلاف الأدوار، إذ لم يستطع المؤشر السعري من الاستمرار في الصعود وأغلق بنهاية الجلسة في المنطقة الحمراء متأثرا بعمليات جني الأرباح السريعة التي لقيت الأسهم الصغيرة نصيبا وافرا منها، فيما نجح المؤشرين الوزني وكويت 15 في تحقيق الارتفاع بدعم من عودة العمليات الشرائية على بعض الأسهم الثقيلة.

وفي جلسة يوم الأربعاء، عادت مؤشرات السوق مرة أخرى للاجتماع على الإغلاق في المنطقة الحمراء، إذ جاء ذلك في ظل موجة بيع شملت الكثير من الأسهم في مختلف القطاعات، خاصة بعد الارتفاعات التي شهدتها تلك الأسهم في الجلسات السابقة؛ وجاء ذلك التراجع على الرغم من نمو نشاط التداول في السوق مقارنة مع الجلسة السابقة، حيث زادت قيمة التداول بنسبة بلغت 14 في المئة تقريبا، في حين ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 15 في المئة تقريبا. هذا وشهدت بورصة الكويت في جلسة يوم الخميس عودة مؤشراتها الثلاثة إلى التباين مجددا، إذ تمكن كل من المؤشر السعري ومؤشر كويت 15 من إنهاء تداولات الجلسة الأخيرة من الأسبوع في المنطقة الخضراء، فيما سيج المؤشر الوزني عكس التيار وأغلق مع نهاية الجلسة محققاً خسارة بسيطة، وقد جاء ذلك وسط تراجع مستويات التداول بالمقارنة مع جلسة الأربعاء، إذ انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 27 في المئة تقريبا، فيما انخفضت السيولة النقدية بنهاية الجلسة بنسبة 25 في المئة تقريبا.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,825.70 نقطة، مسجلا مكاسب نسبتها 0.30 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا نسبته 1.11 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 412.70 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 944.45 نقطة بتراجع نسبته 1.04 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 37.79 في المئة ليصل إلى 8.98 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 30.18 في المئة، ليبلغ 60.75 مليون سهم تقريبا.

أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 18.75 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 8.58 في المئة، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 6.72 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات البورصة ارتفاعاً لمؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الستة الباقية، وقد تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت نموا، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً ارتفاعا نسبته 11.48 في المئة، وذلك حين اغلق عند مستوى 1,683.91 نقطة، تلاه في المرتبة الثانية قطاع النفط والغاز، حيث اقفل مؤشره عند مستوى 1,090.94 نقطة بنمو نسبته 7.75 في المئة، وشغل قطاع التامين المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره ارتفاعا اسبوعيا نسبته 3.49 في المئة، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1,056.43 نقطة. أما اقل القطاعات ارتفاعا فكان قطاع السلع الاستهلاكية، إذ سجل مؤشره نموا بنسبة بلغت 0.10 في المئة بعدما اغلق عند مستوى 1,024.39 نقطة.

من جهة أخرى، تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت تراجعا، إذ انهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 625.78 نقطة بانخفاض نسبته 10.98 في المئة، فيما شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثانية بعد أن سجل مؤشره خسارة نسبتها 2.40 في المئة منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 595.30 نقطة، في حين شغل قطاع البنوك المرتبة الثالثة من حيث نسبة التراجع، حيث انخفض مؤشره مع نهاية الأسبوع بنسبة بلغت 1.36 في المئة مغلقا عند مستوى 943.73 نقطة. أما اقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع الخدمات المالية، إذ اقفل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 690.15 نقطة، مسجلاً خسارة نسبتها 0.10 في المئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 122.07 مليون سهم تقريبا شكلت 40.19 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 73.77 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 24.28 في المئة من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 16.47 في المئة بعد أن وصل إلى 50.02 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 39.56 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 17.77 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 24.12 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 10.83 مليون د.ك. تقريبا. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 4.50 مليون د.ك. شكلت 10.02 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

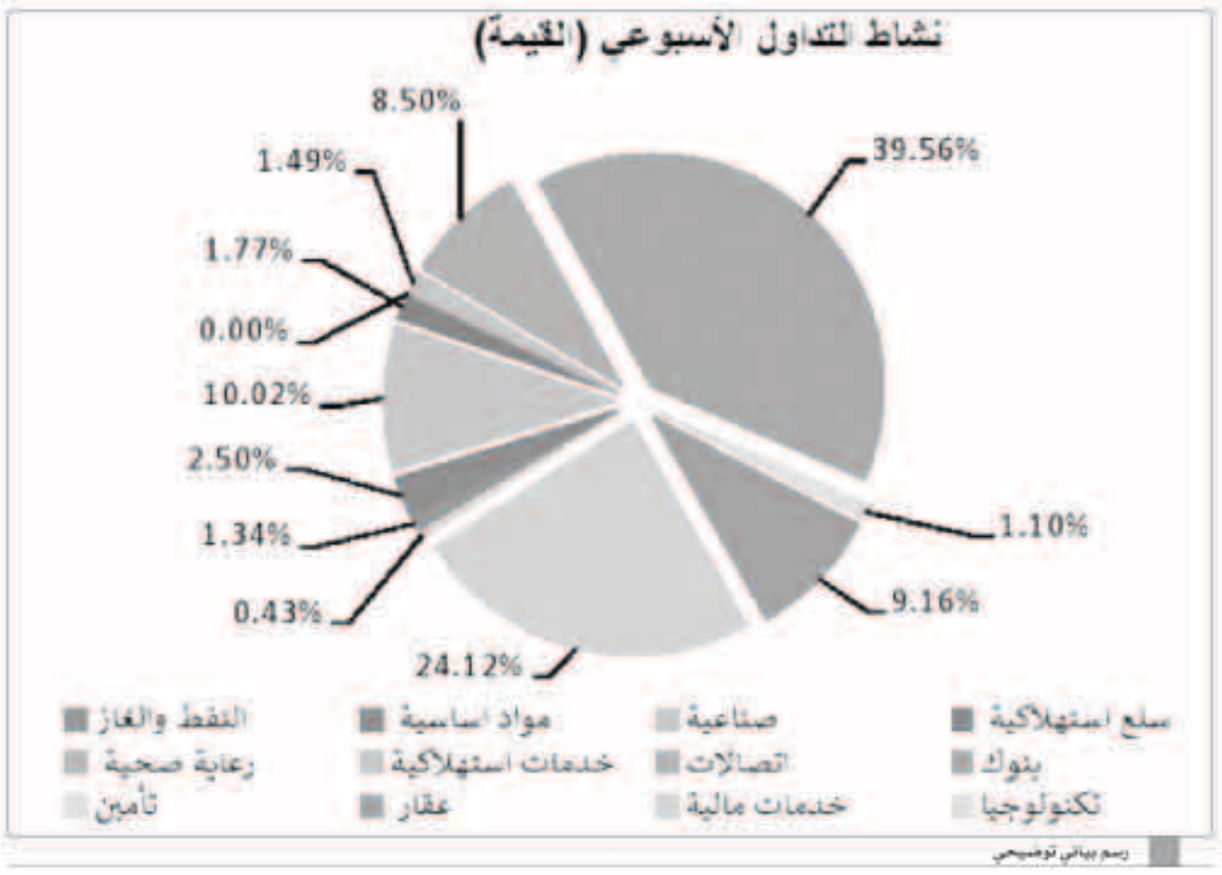

رسم بياني توضيحي

النشاط المضاربي سيطر على الكثير من الأسهم الصغيرة المدرجة في السوق

سجلت 6 من قطاعات البورصة ارتفاعاً لمؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي

في إطار حملته السنوية لتبرع موظفيه

«الدولي» يستضيف فريق الوحدة المتنقلة لبنك الدم المركزي في مقره الرئيسي

جانب من التبرع

قام بنك الكويت الدولي مؤخراً بتنظيم حملة التبرع بالدم السنوية لموظفيه، حيث استضاف فريق الوحدة المتنقلة لبنك الدم المركزي في مقره الرئيسي، وذلك ضمن استراتيجيته الهادفة لخدمة المجتمع وإيمانا منه بضرورة تشجيع الموظفين على اتباع أسلوب حياة صحي من خلال المشاركة في التبرع بالدم.

وتعتبر حملة التبرع بالدم واجب إنساني لطالما التزم الدولي على التمسك به بشكل سنوي في إطار برنامجه الرائد للمسؤولية الاجتماعية، وذلك تجسيدا لدوره كصرح اقتصادي كبير ليس على الصعيد المالي فحسب، بل على المستوى الاجتماعي والإنساني على حد سواء.

وبهذه المناسبة، صرح مدير وحدة الاتصال المؤسسي في البنك، نواف ناجيا: «نحن في الدولي مؤمن بأهمية أن نتعاون معا لمساعدة الناس المحتاجين في مجتمعنا، ونحن نأمل بأنه من خلال تشجيعنا لموظفينا على التبرع بالدم، نكون أيضا قد سلطنا الضوء على أهمية هذه القضية الصحية الاجتماعية وشجعنا مختلف أفراد المجتمع على القيام بهذه الخطوة البسيطة التي قد يكون لها تأثير كبير مستقبلا.» وأضاف: «من خلال تعاوننا مع بنك الدم المركزي استطعنا توفير تبرعات قد تساهم في سد العجز لفصائل معينة من الدم والتي قد تنقذ حياة أي مريض هو بأمس الحاجة لها من جهة، ولإتاحة الفرصة لموظفي البنك للتبرع بالدم نظرا للفوائد الصحية الجمة التي تعود على المتبرع.»

كما أشاد ناجيا بالإقبال الكبير من قبل موظفي الدولي على هذه الحملة الإنسانية التي استمرت لمدة يوم واحد، حيث توافدوا فورا إلى مقر البنك الرئيسي مؤكدين التزامهم بواجبهم الإنساني تجاه جميع المرضى والمحتاجين للدم.

يذكر أن بنك الكويت الدولي يسعى دائما لتنظيم العديد من الفعاليات المجتمعية والإنسانية الهادفة التي تجسد المعنى الحقيقي لمبدأ التكافل الاجتماعي، إيمانا منه بضرورة التواصل مع المؤسسات الاجتماعية والإنسانية المختلفة في الكويت وانطلاقا من مسؤوليته الاجتماعية الرائدة كمؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

من «غلوبال فاينانس» للعام 2017

«بيتك» يحصد جائزة «أفضل بنك رقمي للعملاء» في الشرق الأوسط

بنك بيت التمويل

حصد بيت التمويل الكويتي «بيتك» جائزة «أفضل بنك رقمي للعملاء» في الشرق الاوسط من مجلة «غلوبال فاينانس» العالمية للعام 2017، وذلك للكفاءة العالية في الخدمات الرقمية، والنمو في حجم العملاء الرقميين، والتصميم المبتكر للمنصات الالكترونية.

وسيقام حفل توزيع الجوائز في لندن في الثاني من نوفمبر المقبل للاعلان الرسمي عن الفائزين بجوائز «غلوبال فاينانس» في مجالات متنوعة وعلى مستوى العالم.

وأشارت المجلة إلى أنها استندت في اختياراتها الى عدة معايير مهنية بعد تقييم دقيق من قبل لجنة تحكيم عالمية في مؤسسة «انفوسيس» الرائدة عالميا في الاستشارات والتكنولوجيا والدعم الخارجي، وبمشاركة فريق من ابرز المحررين الصحفيين في «غلوبال فاينانس» لاختيار الفائزين.

وشملت المعايير: قوة الاستراتيجية في استقطاب وخدمة العملاء الرقميين، والنجاح في تحفيز العملاء على استخدام العروض الرقمية، والنمو في حجم قاعدة العملاء الرقميين، واتساع نطاق عروض المنتجات، والبراهين الملموسة على استفادة العملاء من المبادرات الرقمية، بالاضافة الى التصميم المميز للموقع الالكتروني وتطبيق المؤسسة على الهواتف الذكية وطريقة عمله ووكفاءته في تقديم الخدمة.

وقال رئيس مجموعة «غلوبال فاينانس» جوزف جيرابوتو، ان الخدمات المصرفية الرقمية باتت اساسية، مشيرا الى ان الفائزين في جوائز الخدمات المصرفية الرقمية لهذا العام قد اثبتوا اهمية الابتكار المتواصل في المنتجات والخدمات والانظمة.

وأضاف ان العملاء الافراد والشركات يتطلعون الى منتجات نوعية في طرح الخدمات والحلول الرقمية، لافتا الى ان الفائزين بجوائز «غلوبال فاينانس» للعام 2017 حققوا تطلعات العملاء.

وتتميز خدمات «بيتك» الالكترونية والقنوات التقنية لخدمة العملاء بكفاءتها وتصميمها المميز لتناسب اهتمامات وخصائص كافة شرائح العملاء، حيث بإمكان العملاء الاستفادة من أكثر من 180 خدمة مصرفية مجانية عبر موقع البنك، كما بادر «بيتك» الى الاستفادة من تقنيات الهواتف الذكية وقنوات التواصل الإجتماعي وأطلق مجموعة من خدماته المصرفية الأساسية عبرها لتستفيد شرائح العملاء المستخدمة لتلك القنوات، في الوقت الذي تتسم فيه خدمات «بيتك» عبر هذه القنوات كافة بعناصر السرية والأمان والمرونة، مع جودة الشكل والمحتوى.

وأطلق «بيتك» مؤخرا خدمة أجهزة XTM التفاعلية ذاتية الخدمة التي تقدم معظم الخدمات المصرفية التي يقدمها الفرع المصرفي التقليدي، كما اطلق خدمة «KFH Wallet» للبتكرة للدفع الالكتروني دون الحاجة لاستخدام البطاقة المصرفية، وخدمة Visa Checkout لتسهيل عملية الشراء عبر الانترنت بسرعة وأمان، وذلك لحاملي بطاقات «بيتك» الإئتمانية ومسبقة الدفع، والعديد من الخدمات المبتكرة الاخرى.

ويحرص «بيتك» على مواصلة تعزيز خدماته المصرفية وتحسينها بشكل مستمر، بما يطور من خدمة العميل ويضيف قيمة لتعاملاته المصرفية، مؤكدا الاستمرار في مواكبة آخر وأحدث التطورات في البنية التحتية وتبني اخر التطورات التكنولوجية في الخدمات المصرفية، بما يساعد على منح العملاء تجربة مصرفية متميزة وخدمات عصرية بأعلى معايير الجودة والتميز.

وتعد مجلة «غلوبال فاينانس» واحدة من أهم وأوسع المطبوعات توزيعا وانتشارا والمجلة الأبرز في عالم الأعمال. تأسست عام 1987 وهي مجلة رائدة في مجال عملها، وتعتبر مصدرا موثوقا للبيانات المالية في 192 دولة.